الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

المستوى: ثالثة إدارة مالية

دروس عبر الخط لمقياس:

ندوة المالية

أستاذ المقياس: دريدي بشير

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2020-2021

قرارات الاستثمار:

1.المبادئ التي يقوم عليها قرار الاستثمار:

عندما يريد المستثمر أن يتخذ قراراً استثمارياً باختيار أحد البدائل المتاحة، هناك عدة مبادئ عليه مراعاتها، من أهمها:

1. مبدأ الاختيار: إن المستثمر الرشيد يبحث دائماً عن فرص استثمارية متعددة، لما لديه من مدخرات، ليقوم باختيار المناسب منها، بدلاً عن توظيفها في اول فرصة تتاح له ، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة في الاستثمار ، بأن يستخدم الوسطاء الذين لديهم خبرة في هذا المجال .
2. مبدأ المقارنة: أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية لاختيار المناسب منها ، وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الفني أو الأساسي لكل بديل ، ومقارنة هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة .
3. مبدأ الملائمة: يطبق المستثمر هذا المبدأ عملياً، عندما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمره وعمله، وكذلك حالته الاجتماعية.

يقوم هذا المبدأ على اساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار، والتي يكشفها التحليل الفني أو الأساسي، وهي:

أ. معدل العائد على الاستثمار.

ب. درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار.

ج. مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأداة الاستثمار.

4. مبدأ التنويع: حيث يلجأ المستثمر لتوزيع استثماراته، وذلك للحد من المخاطر الاستثمارية وتجنب المخاطر غير النظامية .

2.العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري ومحدداته:

1. العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري:

بشكل عام على ادارة المشروع اتخاذ القرار المناسب في ضوء الاقتراحات المعروضة والممكنة، ومختلف المتغيرات المحيطة من امكانيات ومعلومات تغطي المجالات المختلفة كافة المرتبطة بالمشروع. وهذا الأمر يزداد تأثيراً وأهمية وتعقيداً في حالة القرارات الاستثمارية بصفة خاصة، لما لها من آثار تتعلق بالتكاليف الباهظة والايرادات في الأجلين القصير والطويل.

يواجه مُتخذ القرار الاستثماري العديد من المشاكل والصعوبات، التي ينبغي عليه أن يتغلب عليها حتى يخرج القرار الاستثماري بأعلى فعالية ممكنة، وتدور هذه المشاكل حول العديد من القضايا المتعلقة بموضوع الاستثمار ، فمنها ما يركز على الجانب المالي ، متمثلاً في الصعوبات المالية وأهمها : معدلات الضرائب المرتفعة ، الرسوم العالية ، وندرة رأس المال اللازم للاستثمار .

والشكل الآتي يوضح العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري:

الضرائب والرسوم
مصادر التمويل
الفرص البديلة
العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري
عنصر الوقت
العوامل البيئية
عنصر المخاطرة
فلسفة الادارة
درجة المنافسة

2.محددات القرار الاستثماري:

شكل (2) محددات وصعوبات القرار الاستثماري

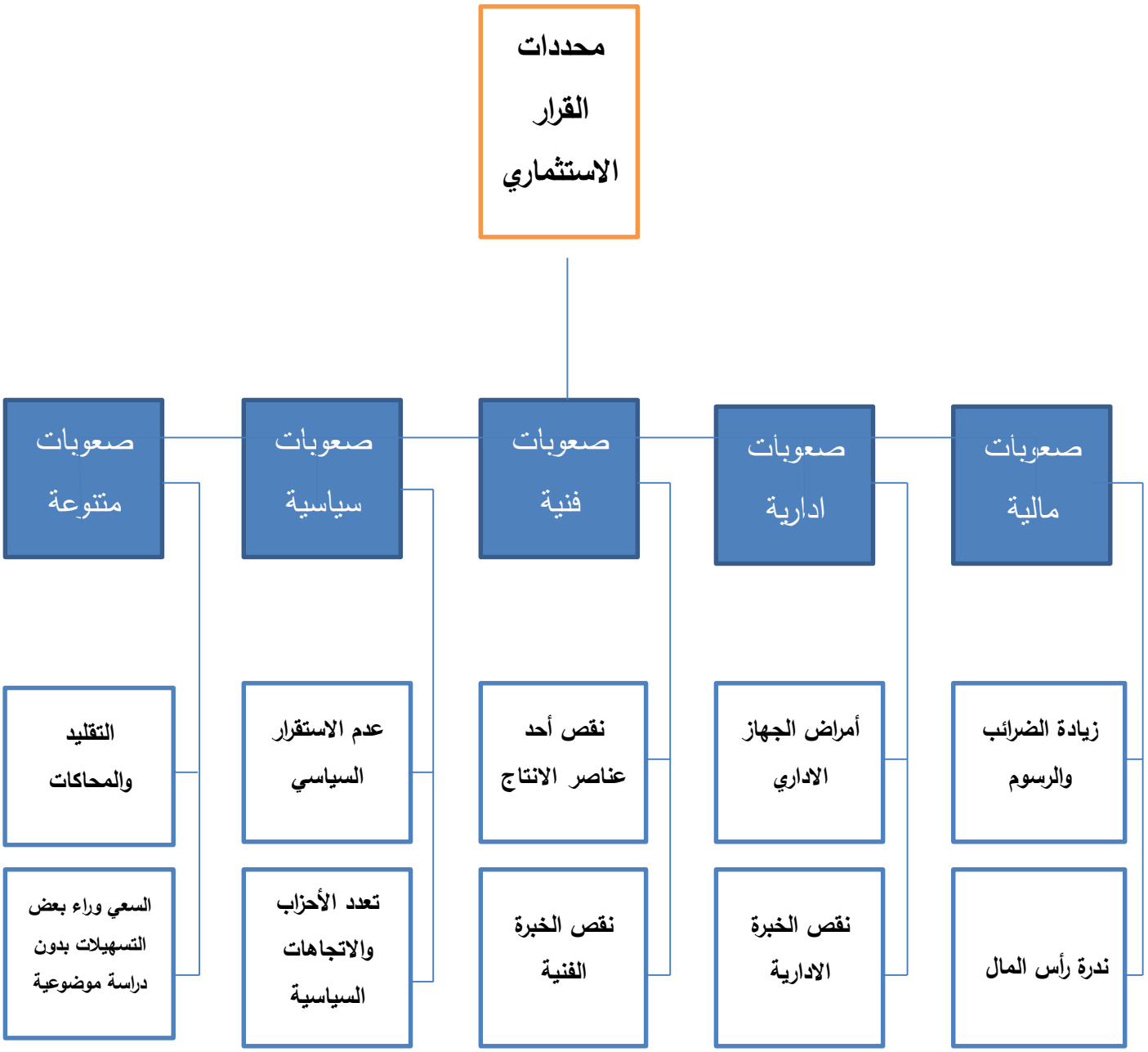

3.أنواع الاستثمار:

يمكن التمييز بين عدة أنواع للاستثمار، منها على سبيل المثال : الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي ، الاستثمار المباشر وغير المباشر ، الاستثمار البشري ، وهكذا ، وهنا سيتم التركيز على الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي .

1. الاستثمار المالي:

هو: شراء وبيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم، والسندات، وشهادات الايداع، التي تُعرف بالأوراق المالية . وهذا الاستثمار يوصف بأنه استثمار غير حقيقي، لأنه لا يخلق طاقة انتاجية جديدة، بل هو : عبارة عن استملاك جزء من طاقة قائمة أصلاً ، فغذا اشترى شخص أسهم شركة ما قائمة ، فهذا يعني تحويل ملكية الأسهم من شخص لآخر دون أن تكون هناك زيادة في الطاقة الانتاجية .

من هنا فإن شراء أسهم لأول مرة في شركة ما ، يُعد استثماراً حقيقياً ، وليس استثماراً مالياً ، وذلك لأن شراء الأسهم لأول مرة (الشراء من السوق الأولي عند بداية الاكتتاب بالأسهم) أدى الى تأسيس شركة غير موجودة أصلاً ، مما أدى الى زيادة في الطاقة الانتاجية ، وكذلك الأمر عند قيام الشركة بتوسيع مجال انتاجها للسلع والخدمات ، كإضافة خطوط انتاج جديدة ، أو طرح سلع جديدة لم تكن موجودة أصلاً ، أو الزيادة في كمية السلع الموجودة أصلاً ، فإذا مولت الشركة هذا التوسع عن طريق أسهم جديدة للاكتتاب فيعتبر هذا الاستثمار (الاستثمار بالأسهم) استثماراً حقيقياً كونه لأول مرة .

2. الاستثمار الحقيقي:

هو: أي استثمار يهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع، بمعنى آخر ، هو : كل استثمار يؤدي الى زيادة في الدخل القومي الاجمالي . من هنا فإن استخدام الموارد الاقتصادية، أو استغلالها بشكل يضيف سلعاً أو خدمات جديدة، يُعد استثماراً بالمعنى الاقتصادي ، وهو الاستثمار الحقيقي . ومن ثم يقصد بالاستثمار الحقيقي: كل الاستثمارات

في المباني والآلات والأراضي، فهذا النوع يختص في الاستثمارات المادية ذات القيم الحقيقية، وليس المالية (الأسهم والسندات).